PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	**Al Ektesadia**
DATE:	**5-April-2015**
COUNTRY:	**Egypt**
CIRCULATION:	**50,000**
TITLE :	**20% of the Drug Market in Egypt is Counterfeit!!**
PAGE:	**07**
ARTICLE TYPE:	**Drug- Related News**
REPORTER:	**Bsama ramdan – Moamen Yagout**

7

10 جنيهات فقط عقوبة الاتجار فى الأدوية الفاسدة

الاقتصادية

قضايا شائكة

Issue (402) Sunday 5 Apr -2015 year(No) 7

الأحد ١٦ جماد ثان ١٤٣٦ هـ - ٥ ابريل ٢٠١٥ م- السنة السابعة العدد(٤٠٢)

كارثة حقيقية باتت تهدد مجتمعنا المصرى بأكمله وهو غش الدواء والذى أصبح يعانى منه الشعب بأكمله خاصة وأنه يؤدى فى كثير من الحالات للوفاة بالاضافة للخسارة المادية الفادحة التى تسببها للسوق المصرية.

والعجيب أن انتشار الغش الدوائى واضح بشدة فى الأدوية مرتفعة الثمن ومنها أدوية التخسيس والسرطان والكبد وغيرها من من أدوية الامراض المزمنة المرتفعة الثمن.

كما ان غياب الرقابة من قبل وزارة الصحة، وهى الهيئة المنوط لها مراقبة الدواء المصرى، ساهم بشكل ملحوظ فى تفشى تلك التجارة التى باتت أخطر من تجارة السلاح نظرا للمكاسب المادية الخيالية التى تجلبها على أصحابها دون تعب أو إنفاق أموال كثيرة.

وتشير الاحصائيات إلى أن ١٢ ٪ من المصريين مصابون بفيروس الكبد الوبائي و٨٪ مصابون بأمراض الكلى و١٥ ألف حالة إصابة سنوياً بسرطانات مختلفة ما أتاح المجال لانتشار الأدوية المغشوشة. والسؤال الآن هل يتحمل المريض آلام مرضه؟ أم يتحمل ثمن الدواء المغشوش الذي لا يشفيه بل يزيده مرضاً فوق مرض؟

يتم تهريبه عبر شركات صينية وهندية وقبرصية

20٪ من حجم الدواء فى السوق المصرى مغشوش!!

مافيا المراكز الطبية والفضائيات تحقق مكاسب ضخمة من بيع أدوية الأورام والكلى و«فيروس سى» مجهولة المصدر

تحقيق: بسمة رمضان

مؤمن ياقوت

لارتفاع اسعار ادوية الاورام لدرجة مغرية لدخول تجارتها.

حيث تصل احدى روشتات علاج الاورام السرطانية الى٥٧ الف جنيه الامر الذى يجعل العيادات حريصة على بيع الادوية مباشرة للجمهور والاستغناء عن الصيدليات ما يضر بالصيدليات ويحرمها من رفع مبيعاتها ورواج منتجاتها التى تعد الاحق بالتجارة بها.

وان بعض شركات انتاج الدواء محلياً وبعض مستوردى الدواء يساعدون فى انتشار تجارة الاطباء والعيادات الطبية فى الدواء واشتعال اسعاره فضلا عن انهم يسعون لتهميش مرحلة الصيدلية كاحدى مراحل تداول الدواء بالاسواق.

وذلك من خلال اتجاههم الى البيع مباشرة الى العيادات الطبية دون الصيدليات بهدف توفير هامش ربح الصيدلي وتحصيل مكسب البيع بسعر المستهلك الامر الذى ينعش تجارة الاطباء فى الدواء فى نفس الوقت الذى تتكبد فيه الصيدليات خسائر فادحة وتهدد نشاطها.

وان نقص شركات تسويق الدواء فى مصر وعدم وجود اجهزة تسويق حقيقية لدى غالبية شركات انتاج الدواء تكون السبب وراء انتشار ظاهرة المندوبين والبيع المباشر الى العيادات

فى البداية يقول ماهر ندا، وكيل مجلس نقابة صيادلة مصر، إن الخصم الممنوح للمريض او مشترى الادوية من قبل الصيدليات الكبيرة من اصحاب السلاسل الشهيرة احد اهم أسباب تفشى تلك الظاهرة، مؤكدا على ان مجموعة السلاسل هى التى تدعم الخصم على الادوية مما يؤدى للجوئهم الى الادوية المغشوشة غير معروفة المصدر ذات الخصومات العالية لتعويض هذا الخصم، موضحاً أن نقابة الصيادلة المصرية الفت عضوية احد اصحاب تلك السلاسل من قائمتها بعد ثبوت تورطه فى عمليات غش للادوية.

وأضاف ندا أن هناك كثيراً من الادوية المستوردة غير معروفة المنشأ لعدم وجود رقابة حقيقية على الادوية موضحاً أن تلك الادوية لم تمر على التفتيش الصيدلى والجمارك ومنها ادوية السرطانات على سبيل المثال وليس الحصر.

ويشير ندا إلى ان مخازن الادوية والتى تقدم خصومات كبيرة على الادوية تتجه لشراء الادوية المغشوشة كما انه مع انعدام الرقابة على الادوية فإن تلك المخازن تلجأ لشراء الادوية المغشوشة والتشغيلات الملغاة من بعض شركات الادويه حتى تقوم ببيعها بخصومات تصل الى ٥٠٪ الى تلك المخازن.

ويؤكد ندا أن تلك الخصومات المهولة هى التى تشجع الصيدلى على شرائها بعد تغيير غلافها ثم يظهر بعد فترة انها تشغيلة ملغاة وغير صالحة.

ويقول ندا ان التفتيش على الادوية داخل

VANTAGE COMMUNICATIONS

NOVARTIS PHARMACEUTICALS

PRESS CLIPPING SHEET

10 جنيهات فقط عقوبة الاتجار فى الأدوية الفاسدة

الأزهر والموسكى أشهر أماكن بيع الشحنات المهربة

مما يؤدى للجوئهم الى الادوية المغشوشة غير معروفة المصدر ذات الخصومات العالية لتعويض هذا الخصم، موضحاً أن "نقابة الصيادلة المصرية" الفت عضوية احد اصحاب تلك السلاسل من قائمتها بعد ثبوت تورطه فى عمليات غش للأدوية.

وأضاف ندا أن هناك كثيراً من الادوية المستوردة غير معروفة المنشأ لعدم وجود رقابة حقيقية على الادوية موضحاً أن تلك الأدوية لم تمر على التفتيش الصيدلى والجمارك ومنها ادوية "السرطانات" على سبيل المثال وليس الحصر.

ويشير ندا إلى أن مخازن الادوية والتى تقدم خصومات كبيرة على الادوية تتجه لشراء الادوية المغشوشة كما انه مع انعدام الرقابة على الادوية فإن تلك المخازن تلجأ لشراء الادوية المغشوشة والتشغيلات الملغاة من بعض شركات الادويه حتى تقوم ببيعها بخصومات تصل الى ٥٠٪ الى تلك المخازن.

ويؤكد ندا أن تلك الخصومات المهولة هى التى تشجع الصيدلى على شرائها بعد تغيير غلافها ثم بظهر بعد فترة انها تشغيلة ملغاة وغير صالحة.

ويقول ندا ان التفتيش على الادوية داخل الصيدليات هو مسئولية وزارة الصحة والتى لا توفر لمفتشيها الامكانيات اللازمة لممارسة عملهم بعيداً عن المشاكل، متسائلاً كيف يتم الدفع بصيدلانية شابة وفتاة للتفتيش على الدواء المغشوش فى المناطق النائية او المعروفة بانتشار اعمال البلطجة بها وحدها دون مرافق؟

وتضيف ندا أن نقص امكانيات وزارة الصحة ونقص اعداد مفتشيها سبب رئيسى فى انتشار الظاهرة مطالباً بضرورة معالجة الوقف على القرر وذلك للسيطرة على تلك المهزلة التى سيترتب عليها زيادة الأمراض عند المريض بدلاً من القضاء عليها ومعالجتها

وفى السياق ذاته، اكد الدكتور احمد العزبى رئيس غرفة الادوية على إنه حتى الآن لا توجد إحصائية دقيقة لنسبة الادوية المغشوشة فى مصر وإن بعض أصحاب المخازن يتاجرون فى الأدوية المغشوشة لافتاً إلى أن الصيدلى هو الشخص الوحيد الذي يعرف الفرق بين الأدوية المغشوشة والسليمة على حد قوله

ومن جانبه قال الدكتور مكرم مهنى رئيس غرفة الأدوية الأسبق إن الرقابة على الصيدليات موجودة ولكن ليست بالقدر الكافى لعدم وجود الإمكانيات التى تساعدهم على ذلك

ومن جانبه قال الدكتور أسامة رستم نائب رئيس غرفة الأدوية إن مشهد بيع الأدوية على الرصيف مشهد جديد علينا وكنا نسمع عنه فى اليمن والصومال مؤكداً على أن الصيدلية هى الجهة المعتمدة الوحيدة من وزارة الصحة لبيع الدواء.

و كشف رستم أن عقوبة من يتاجر فى الدواء المغشوش ١٠ جنيه فقط كما أن بعض الحقن المغشوشة يكون بها "نشا" وهذا يقتل المريض فى الحال.

وأوضح أن الجهات الرقابية تنظر للدواء المغشوش على إنه "جنحة" وليس "جريمة" مشيراً إلى أن قانون الدواء بالنسبة للدولة قانون غير عاجل وإنه لابد من تشديد العقوبة على من يتاجر فى الدواء المغشوش

ومن هنا يقول الدكتور محمد رمضان عضو مجلس النقابة العامة ان نحو أكثر من ٢٠٪ من حجم الدواء المتداول فى السوق المصرية مغشوش كما يشير تقرير منظمة الصحة العالمية ومع أزمة النواقص التى وصلت إلى أكثر من ٤٠٠ صنف فى مصر وظهور إعلانات التليفزيون غير المرخصة ازدادت الادوية المغشوشة فى السوق المصرية.

وهناك الكثير من الادوية المحلية الصنع عبارة عن أدوية منتهية الصلاحية يعاد تدويرها من خلال شرائها من الصيدليات عن طريق مافيا غش الأدوية وطرحها بتاريخ جديد او بتركيبة جديدة ولم يحدث ذلك إلا حينما تركت الدولة مسئوليتها تجاه المريض والصيدلى وتتحت الشركات عن مسئوليتها عن إرجاع الأدوية المنتهية وإعدامها فاصبحت مصر مرتعاً لكل من يريد أن يفعل ما يشاء.

وهذه الأزمة برزت تحديداً عام ٢٠٠١ مع ظهور سرطان شركات التوزيع والمخازن فاصبح الكل يلقى بالمسئولية على غيره وأصبح الصيدلى ما بين المريض والشركة ليس لديه قانون يحميه وليس لديه تصريف للدواء إلا الشارع.

وان نقابة الصيادلة حاولت التدخل مع الشركات المصنعة وغرفة صناعة الدواء المصرى لتعويض الصيادلة فى حال وجود ادوية تعددت فترة صلاحيتها داخل الصيدلية وإلزام الشركة المنتجة بإعادة سحبها حتى لا يضطر الصيدلى لإعادة بيعها لتجار الادوية والذين يقومون بدورهم بمسح تاريخ انتاجها وتاريخ انتهاء صلاحيتها وطبع غيره جديداً واعادة تدويرها مرة أخرى فى السوق المصرية.

مع وجود خصومات كبيرة عليها بعدما قام الصيدلى ببيعها بأسعار رخيصة واقل من ثمنها تعويضاً له عن خسارة قيمتها بالكامل بعد رفض الشركة المنتجة من استلامها ورفض غرفة الصناعة تعويض الشركات والصيدليات المتضررة عن خسارتها.

وأكد رمضان ان وزيرة الصحة السابقة فى حكومة الدكتور حازم الببلاوى رفضت رفضاً تاماً هذا التدخل او ان يكون لوزارة الصحة دور حقيقى فى هذا الشأن مشيرة الى ان تلك الحالة هى علاقة بين الصيدلى والشركة المنتجة وان الوزارة لا دخل ولا شأن لها بها.

ومن جانبه يقول الدكتور عاطف عبدالله صاحب صيدلية بشبرا الخيمه إن من ضمن اسباب انتشار ظاهرة الادوية الفاسدة داخل الصيدليات هو دخول كميات كبيرة من الأدوية المهربة من الخارج وخصوصاً المكملات الغذائية والأدوية الغير مسجلة داخل مصر.

واضاف ان هناك مراكز متخصصة فى غش الدواء، فى الامارات والصين والهند وقبرص حيث يتم دخول شحنات الادوية المهربة فى عبوات غير دوائية وبأساليب ملتوية لبيعها للمريض المصرى بعيداًعن الرقابة واشراف وزارة الصحة عليها.

واشار عبدالله الى ان الازهر والموسكى من اهم اماكن بيع الادوية المغشوشة داخل مصر بالاضافة لترويج بعض الفضائيات لأدوية مجهولة المصدر وغير معروف اماكن بيعها أو تصنيعها حيث يتم شرائها عن طريق التليفون لمنع تتبع تجار تلك الادوية وبالتالى تعرضهم للمسائلة القانونية.

وكذلك إعادة تدوير الادوية منتهية الصلاحية واعادة بيعها مرة أخرى فى السوق بعد تغيير غلافها او مسح تاريخ التصنيع والانتهاء، وكتابة غيره جديد مما يحول تلك الأدوية الى ادوية مغشوشة تسبب كوارث للمريض وتزيد من مرضه.

ويؤكد عبدالله على أن قوانين الردع فى حالات غش الادوية غير كافية وغير رادعة مطالباً بتغييرها وتغليظ وتشديد العقوبة لمنع تلك الظاهرة والحد منها بعد تفشيها داخل الصيدليات

ومن جانبه يقول ماهر امازيس صاحب احدى الصيدليات بوسط البلد إن ظاهرة غش الدواء بدأت بدخول العيادات والمراكز الطبية فى تجارة الدواء وقيامها بمزاحمة الصيدليات فى صلب نشاطها وبيع الدواء مباشرة للجمهور والاستغناء عن وساطة الصيدليات وذلك بالمخالفة للقانون الذى يحدد اختصاصات كل جهة فى القطاع الطبى ويقصر النشاط التجارى فى تداول الادوية على الصيدليات وحدها، كما أن بعض العيادات الطبية وبعض الاطباء الضعاف النفوس يروجون للادوية المغشوشة غير الاصلية للمرضى حيث يطرحونها بأسعار مبالغ فيها لا تمت لتكلفتها الحقيقية بصلة مستغلين حاجة المريض الملحة للدواء فضلاً عن انتهازية نقص العديد من اصناف الدواء المهمة وندرة المعروض منها كما ان ربحية بعض الاطباء والعيادات الطبية من ترويج الادوية تصل الى ٥٠٪ فى اغلب الاحيان رغم ان سقف الربحية المحدد قانوناً لا يتعدي ١٠٪.

ويوضح امازيس ان من ابرز العيادات الطبية التى تتاجر فى الدواء عيادات الاورام وذلك لارتفاع اسعار ادوية الاورام لدرجة مغرية لدخول تجارتها.

حيث تصل احدى روشتات علاج الاورام السرطانية الى ٥٧ الف جنيه الامر الذى يجعل العيادات حريصة على بيع الادوية مباشرة للجمهور والاستغناء عن الصيدليات ما يضر بالصيدليات ويحرمها من رفع مبيعاتها ورواج منتجاتها التى تعد الاحق بالتجارة بها.

وان بعض شركات انتاج الدواء محلياً وبعض مستوردى الدواء يساعدون فى انتشار تجارة الاطباء والعيادات الطبية فى الدواء واشتعال اسعاره فضلا عن انهم يسعون لتهميش مرحلة الصيدلية كاحدى مراحل تداول الدواء بالاسواق.

وذلك من خلال اتجاههم الى البيع مباشرة الى العيادات الطبية دون الصيدليات بهدف توفير هامش ربح الصيدلي وتحصيل مكسب البيع بسعر المستهلك الامر الذى ينعش تجارة الاطباء فى الدواء فى نفس الوقت الذى تتكبد فيه الصيدليات خسائر فادحة وتهدد نشاطها

وان نقص شركات تسويق الدواء فى مصر وعدم وجود اجهزة تسويق حقيقية لدى غالبية شركات انتاج الدواء تكون السبب وراء انتشار ظاهرة المندوبين والبيع المباشر الى العيادات والاطباء دون الصيدليات.

وعلى نفس المنوال يقول ابراهيم احمد صاحب احدى الصيدليات بوسط القاهره أن هناك اصنافاً عديدة يتم غشها سواء فى السوق المحلية او عن طريق مصانع "بير السلم" او من خلال الاستيراد.

ومنها على سبيل المثال "الاكبيومين ومضادات الاوجمنتين والكلافوران وادوية السكر دياماكرون وكذلك ادوية القلب والامراض المزمنة بليفكس".

ويستطرد احمد قائلا الأخطر هو غش دواء إلاكبيومين حيث يتم أخذ عبوات الاكبيومين الفارغة من المستشفيات ويتم ملؤها بمواد شبيهة بالاكبيومين وهى فى الاساس عبوات منتهية الصلاحية

حيث يتم تخفيف عبوات الاكبيومين بمحلول ملح كل عبوة سليمة يتم تخفيفها الى عشر عبوات مخففة أو يضع سائلون او ديتول وبمجرد أخذه فى الحقن الوريدى يموت المريض خاصة ممن لديهم استسقاء، وازمة الاكبيومين تكمن فى ارتفاع ثمنه وانه غير موجود ومطلوب بكثرة فى مصر.

ويشير ايضاً الى ان المضادات الحيوية لها نصيب من عملية الغش حيث يتم تصنيع شكل القرص الاصلى والعبوة ويتم تصنيعها فى مصانع "بير السلم"

وهذه الطريقة لها ضرر كبير على صحة المريض وان هناك نوعاً من الغش الدوائى وهو إنتاج اصناف غير مسجلة وغير موجودة بالسوق المصرية على الإطلاق وهذا النوع يكون من خلال الاتفاق مع الأطباء، ومخازن الدواء.

إضافة إلى ذلك، هناك الأنواع التى تم عرضها فى الفضائيات وهى مجهولة المصدر ولم تسجل ولم يتم تحليلها ومنها ادوية الترامادول حيث تنشر غشها بكثرة وذلك بسبب الإقبال عليها.